



نقلة نوعية نحو المستقبل

المركزي السعودي يطلق نظاما جديدا للمدفوعات الفورية

منصة تعمل 24 ساعة بكلفة منخفضة وحلول مبتكرة

بين الحسابات في البنوك المحلية بشكل فوري، وبرسوم أقل من النظام الحالي للحوالات بين البنوك.

ويأتي هذا النظام في إطار خطة شاملة للرياض، تستهدف تطوير خطتها الإستراتيجية في القطاع المالي، بهدف التحول إلى مركز رائد للابتكار في قطاع التقنية المالية.

وتمكنّت السعودية من تحقيق نسبة نمو عالية في عمليات المدفوعات الإلكترونية في سوق المملكة في منتصف عام 2019 بنسبة 36.2 في المئة، متجاوزة المستهدف العام لرؤية المملكة 2030 البالغ 28 في المئة.

وأظهرت نتائج أداء منظومة المدفوعات نموًا في عدد عمليات تقاطع البيع بنسبة 57 في المئة مقارنة بعام 2018، لتصل إلى أكثر من 1.6 مليار عملية دفع إلكتروني، فيما وصل إجمالي قيمة العمليات إلى مستوى قياسي غير مسبق متجاوزة 287 مليار ريال، بنسبة نمو 24 في المئة مقارنة بالفترة عينها للعام 2018.

وخلال السنوات الأخيرة كثفت السعودية تحركاتها لتطوير منظومتها المالية، حيث سبق وأعلنت عن تأسيس شركة المدفوعات السعودية، بهدف دفع عجلة التحول للمدفوعات الرقمية، حيث تقوم الشركة بدور المشغل والمطور للبنية التحتية الوطنية للقطاع المالي، ولخدمة جميع مقدمي الخدمات بطريقة تضمن التركيز على أفضل الخدمات التي تقدم باحترافية.

وتشهدت منظومة المدفوعات في المملكة تطورًا ملحوظًا في الأعوام القليلة الماضية، حيث تتمتع بطاقت الدفع المصرفية بدرجة عالية من الجول عبر أكثر من 400 ألف نقطة بيع، ما حفز المستهلكين على الاستثمار في التحول نحو التجارة الإلكترونية، والتي بات حجمها يصل إلى 44 مليار ريال (حوالي 11.7 مليار دولار)، خصوصًا في ظل كثافة التعامل مع الإنترنت، في تعزيز المدفوعات الرقمية التي تهيم على قطاع الأعمال.

أحرزت السعودية تقدمًا إضافيًا لتحقيق استراتيجيتها لتطوير المنظومة المالية، وذلك بإطلاق نظام المدفوعات الفورية الذي يعمل على مدار 24 ساعة، حيث تمكن الخدمة من خفض التكلفة التشغيلية وتوفير حلولًا مبتكرة للقطاع المالي، في وقت تسعى فيه الرياض لتعزيز كفاءة القطاعات الحيوية تماشيًا مع أهداف رؤية المملكة 2030.

يساهم أيضًا في زيادة الشفافية في المدفوعات بين الشركات والأفراد، وتفعيل الابتكار ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين النهائيين. ويعد ذلك تنفيذ مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030، في التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على النقد.

وأوضح البنك المركزي السعودي في بيان أن "النظام الذي طوره المدفوعات السعودية، سيعزز التنمية الاقتصادية عبر زيادة فاعلية المعاملات المالية بين جميع الأطراف في قطعي الشركات والتجزئة".

11.7 مليار دولار قيمة سوق التجارة الإلكترونية بفضل تزايد الاعتماد على الدفع الإلكتروني

وسيمكن النظام المؤسسات المصرفية وشركات التقنية المالية، من تحسين المنتجات المالية الحالية، وإدارة التدفقات النقدية لقطاع الأعمال، وسيسهل أيضًا في زيادة الشفافية في المدفوعات بين الشركات والأفراد، وتفعيل الابتكار في الخدمات المالية، علاوة على رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين النهائيين. وأكد البيان أن النظام يعمل بسلاسة تامة بين البنوك السعودية وشركات التقنية المالية، ويسهم في خفض التكلفة التشغيلية، وتوفير حلول مبتكرة للقطاع المالي، وفور تفعيله سيشجع للمستخدمين الاستفادة منه في تنفيذ الحوالات المالية

الرياض - أعلن البنك المركزي السعودي إطلاق نظام المدفوعات الفورية الذي يضمن سلاسة العمليات المالية والتجارة الإلكترونية، بعد نجاح إطلاق المرحلة الأولى التجريبية التي شهدت تفعيل النظام مع عدد من البنوك السعودية، في ظل خطة الرياض للتحول إلى مركز رائد للابتكار في قطاع التقنية المالية.

وقالت مؤسسة النقد العربي السعودي ساما (البنك المركزي السعودي)، في بيان إن "النظام الذي سيتم إطلاقه في 21 من فبراير الجاري، سيمكن المؤسسات المالية والشركات والأفراد من إتمام عمليات التحويلات بين البنوك المختلفة طوال أيام الأسبوع وبشكل فوري على مدار 24 ساعة".

ولفت المركزي إلى أن "نظام المدفوعات الفوري يعمل بسلاسة تامة بين البنوك السعودية وشركات التقنية المالية"، مشيرًا إلى أنه "يساهم في خفض التكلفة التشغيلية ويوفر حلولًا مبتكرة للقطاع المالي".

وتابع "فور تفعيله سيشجع للمستخدمين الاستفادة منه في تنفيذ الحوالات المالية بين الحسابات في البنوك المحلية بشكل فوري، وبرسوم أقل من النظام الحالي للحوالات بين البنوك".

ويعد هذا النظام خطوة أساسية لتعزيز مركز المملكة كإحدى الدول المتقدمة في خدمات القطاع المصرفي والتقنية المالية، ويساهم في تحويلها إلى مركز رائد للابتكار في قطاع التقنية المالية. ويمكن النظام الجديد المؤسسات المصرفية وشركات التقنية المالية من تحسين المعاملات المالية الحالية، وإدارة التدفقات النقدية لقطاع الأعمال، كما

مسقط تقطف ثمار الاستثمارات الأجنبية المباشرة

خطة الانفتاح الاقتصادي توسع مجالات التصدير

العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة ونائب رئيس جهاز الاستثمار العماني. وتوجه السلطنة إلى تنوع مصادر الدخل بدلًا من الاعتماد على النفط بنسبة كبيرة خاصة مع وجود عجز مميز أنتجتها العامة على مدى السنوات الخمس الماضية، وقد بلغ العجز المتوقع في الميزانية التقديرية للعام الجاري 2.2 مليار دولار (أي حوالي 5.7 مليار دولار أميركي)، ويعد استقطاب الاستثمارات الأجنبية بجانب تنشيط السياحة أبرز القطاعات التي تعمل عليها حكومة السلطنة.

وكانت السلطنة قد كثفت تحركاتها خلال السنوات الأخيرة لخدمة خططها الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد ضمن رؤية 2040. وتهدف الرؤية إلى تطوير كافة مناحي الحياة بتنوع مصادر الدخل والابتعاد تدريجيًا عن الاعتماد على صادرات الطاقة مع تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

والتحت مسقط بركب جيرانها في الخليج، وخاصة الإمارات والسعودية، في السير على هذا الدرب، خاصة بعد أن تضررت موازنتها في السنوات الأربع الماضية جراء تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية وتداعيات كورونا.

وتأمل عبر تلك الرؤية في الوصول إلى تحقيق نسبة نمو تقدر بنحو 6 في المئة بحلول 2040 وأن تكون ضمن أفضل 20 دولة في العالم وضمن العشر دول الأول تجاريًا.

وركزت الحكومة العمانية على دفع الاقتصاد، من بينها تطوير قطاع التعدين، وذلك بهدف معالجة الاختلالات المالية وزيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة.

وكانت مسقط قد وضعت قطاع الناجم والتعدين بين أهم أولويات خطتها الاستراتيجية "رؤية 2040" التي تركز على توسيع نشاط القطاع من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

قطفت سلطنة عمان ثمار رهانها على الاستثمارات المباشرة في القطاع الخاص، حيث مكنت خطة الحكومة في فتح قطاعات الأمن الغذائي والصحي واستثمار تقنية المعلومات من التوسع في الأسواق الأكثر قبولًا واستيعابًا للصادرات خصوصًا الأسواق الآسيوية.

مسقط - تمكنت سلطنة عمان من تحقيق نتائج إيجابية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بتسجيل ارتفاع ملحوظ في العوائد، حيث كسبت الحكومة رهان الانفتاح الاقتصادي وتنمية الاستثمارات والصادرات نحو الأسواق الخارجية. وأكدت وكالة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العمانية أصيلة الصمصامي أن "الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان زاد خلال العام الماضي بنسبة 6 في المئة مقارنة بالعام السابق له، وأنه بلغ 14.2 مليار ريال عماني (حوالي 36.92 مليار دولار)".

كما أكدت أن "الوزارة تبنت خلال الفترة الماضية مجموعة من السياسات لتهيئة مناخ جاذب للمستثمرين، وتنمية الصادرات تماشيًا مع رؤية عمان 2040 ارتكزت على عدة محاور أساسية منها العمل على إزالة العقبات وكافة التحديات التي تواجه المستثمرين، وتبسيط الإجراءات وتيسيرها من خلال مبادرات إعادة هيكلة القطاع بما يتناسب مع رحلة المستثمر".

وأكد وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدبلوماسية خليفة بن علي الحارثي على أهمية اللقاء وأنه جاء من أجل تفعيل البعثات الدبلوماسية للسلطنة ودعم جهود وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار المتمثلة في جلب كبار المستثمرين للاستثمار في السلطنة والترويج للمنتجات العمانية في الأسواق العالمية.

وشارك في اللقاء المرئي 16 ممثلًا للسفارات العمانية في قارة آسيا وعدد من وكلاء وزارة التراث والسياحة، النقل والاتصالات وتقنية المعلومات والهيئة

ويعتبر بيان لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، قالت بمرکز عمان للمؤتمرات والمعارض مع سفراء بعثات السلطنة في قارة آسيا، بهدف التعريف بالحوافز والفرص الاستثمارية المتاحة بالسلطنة في مختلف القطاعات المستهدفة وكيفية استقطاب رأس المال الأجنبي خلال المرحلة القادمة.

ويحسب بيان لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، قالت بمرکز عمان للمؤتمرات والمعارض مع سفراء بعثات السلطنة في قارة آسيا، بهدف التعريف بالحوافز والفرص الاستثمارية المتاحة بالسلطنة في مختلف القطاعات المستهدفة وكيفية استقطاب رأس المال الأجنبي خلال المرحلة القادمة.

وأشارت إلى أن "هذه الخطة اتاحت التوسع في الأسواق الأكثر قبولًا واستيعابًا للصادرات، خصوصًا الأسواق الآسيوية التي تعد إحدى أهم الأسواق الواعدة للصادرات العمانية".

التأخر في إقرار الموازنة العامة يزيد الضغوط على الحكومة اللبنانية

بيروت - يعزّ المسؤولين في لبنان بشأن التأخر في إقرار الموازنة العامة يزيد الضغوط على الدولة، حيث يهدد ذلك ببقاء الإنفاق خارج إطاره المضبوطة في ظل موارد شحيحة أصلاً قد لا تكفي لتأمين نفقات الرواتب والأجور.

ودعا وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال في لبنان، غازي ورنزي، الخميس، "إلى الإسراع في إقرار الموازنة العامة"، مشيرًا إلى أن الدولة اللبنانية لا تستطيع الاستمرار في الإنفاق على قاعدة "الائتي عشرية".

وشدّد "في هذا السياق نتمنى من رئيس الحكومة حسان دياب تحديد جلسة لمناقشة الموازنة وإحالتها بشكل سريع جدا إلى مجلس النواب".

ووجدب بالذکر أن قاعدة الائتي عشرية، هي الحل الذي وفره القانون اللبناني للحكومة في حال تخلف مجلس النواب عن إقرار الموازنة خلال شهر ديسمبر، أي قبل انطلاق السنة المالية التالية. وتخصّ المادة 60 من قانون المحاسبة العمومية على أن "توضع

وتمنى أن يتفق رئيس مجلس الوزراء مع رئيس مجلس النواب على عقد جلسة لإقرارها".

وحذّر ورنزي من أن "الإنفاق على قاعدة الائتي عشرية يحد من قدرات الحكومة على تحقيق نفقات القطاع العام"، موضحًا أن "الرواتب والأجور في العام 2020 كانت كلها مؤمنة، ونتمنى في العام 2021 أن تكون الرواتب والأجور مؤمنة، ونحن نحتاج إلى مناقشة الموازنة وإقرارها كي لا نقفنا بالإنفاق على قاعدة الائتي عشرية".

ووجدب بالذکر أن قاعدة الائتي عشرية، هي الحل الذي وفره القانون اللبناني للحكومة في حال تخلف مجلس النواب عن إقرار الموازنة خلال شهر ديسمبر، أي قبل انطلاق السنة المالية التالية. وتخصّ المادة 60 من قانون المحاسبة العمومية على أن "توضع

ووجدب بالذکر أن قاعدة الائتي عشرية، هي الحل الذي وفره القانون اللبناني للحكومة في حال تخلف مجلس النواب عن إقرار الموازنة خلال شهر ديسمبر، أي قبل انطلاق السنة المالية التالية. وتخصّ المادة 60 من قانون المحاسبة العمومية على أن "توضع

ووجدب بالذکر أن قاعدة الائتي عشرية، هي الحل الذي وفره القانون اللبناني للحكومة في حال تخلف مجلس النواب عن إقرار الموازنة خلال شهر ديسمبر، أي قبل انطلاق السنة المالية التالية. وتخصّ المادة 60 من قانون المحاسبة العمومية على أن "توضع

ووجدب بالذکر أن قاعدة الائتي عشرية، هي الحل الذي وفره القانون اللبناني للحكومة في حال تخلف مجلس النواب عن إقرار الموازنة خلال شهر ديسمبر، أي قبل انطلاق السنة المالية التالية. وتخصّ المادة 60 من قانون المحاسبة العمومية على أن "توضع

ووجدب بالذکر أن قاعدة الائتي عشرية، هي الحل الذي وفره القانون اللبناني للحكومة في حال تخلف مجلس النواب عن إقرار الموازنة خلال شهر ديسمبر، أي قبل انطلاق السنة المالية التالية. وتخصّ المادة 60 من قانون المحاسبة العمومية على أن "توضع

ووجدب بالذکر أن قاعدة الائتي عشرية، هي الحل الذي وفره القانون اللبناني للحكومة في حال تخلف مجلس النواب عن إقرار الموازنة خلال شهر ديسمبر، أي قبل انطلاق السنة المالية التالية. وتخصّ المادة 60 من قانون المحاسبة العمومية على أن "توضع

ووجدب بالذکر أن قاعدة الائتي عشرية، هي الحل الذي وفره القانون اللبناني للحكومة في حال تخلف مجلس النواب عن إقرار الموازنة خلال شهر ديسمبر، أي قبل انطلاق السنة المالية التالية. وتخصّ المادة 60 من قانون المحاسبة العمومية على أن "توضع

زيادة الطلب المحلي تنعش نشاط الفنادق في الرياض

وبلغ الإيراد لكل غرفة متاحة 327.56 ريال (87.33 دولار).

وقال مزود البيانات إن "المستوى المطلق للإيراد والمتعلق بكل غرفة كان الأعلى بالنسبة إلى أي فندق في الرياض منذ بداية فبراير الجاري".

وعلى أساس سنوي، ما زالت معدلات الإشغال منخفضة بنحو 24 في المئة. ومددت السعودية الشهر الماضي حظرًا على سفر مواطنيها وأجّلت إعادة فتح موانئها من 31 مارس إلى 17 مايو. وفي وقت سابق من هذا الشهر، منعت الدخول من 20 دولة، وذلك للمساعدة في كبح انتشار الفايروس.

إذ تأخرت بالصدمة المزوجة الناجمة عن أزمة فايروس كورونا ونزول أسعار النفط.

والسياحة من ركائز استراتيجية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان للإصلاح من أجل تقليص الاعتماد على النفط، وقد تضررت بفعل إجراءات حكومية ترمي إلى منع انتشار فايروس كورونا.

لكن السياحة المحلية خففت من حدة الصدمة، بدعمها الاستهلاك المحلي نتيجة تقلص أنشطة السفر عالميًا. وأفادت بيانات أولية من أس.تي.إر بأن معدلات الإشغال في فنادق الرياض بلغت 56.2 في المئة خلال يناير الماضي،

الرياض - تشهد فنادق العاصمة السعودية الرياض زيادة في نشاطها بفضل تنامي الطلب المحلي في ظل مكافحة القطاع المتطلع إلى النمو لضغوط جائحة كورونا التي أضرت بالطلب العالمي على السفر والسياحة.

وأفاد مزود البيانات أس.تي.إر بأن الفنادق في العاصمة السعودية الرياض سجلت في يناير الماضي أفضل أداء لها منذ بدء جائحة كوفيد - 19، وقد كانت مدعومة بالطلب المحلي.

وأشارت تقديرات حكومية أولية إلى أن السعودية شهدت انكماشًا اقتصاديًا بنسبة 4.1 في المئة خلال العام الماضي،



الوطن أشبه بزنزلة